الأمم المتحدة

A/59/92–E/2004/73

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 June 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البند ٨٧ من القائمة الأولية*
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها: متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

الموجز المقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوقائع الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية (نيويورك، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

أولا – مقدمة

١ – عُقد الاجتماع الخاص الرفيع المستوى بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وكان الموضوع العام للاجتماع هو ”التساوق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري“. وكان معروضا على الاجتماع مذكرة من الأمين العام (E/2004/50) تضمنت معلومات أساسية وطرحت عددا من المسائل للنظر.

٢ – وقد سبق اجتماع عام ٢٠٠٤ عقد مشاورات موسعة داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبين أعضاء مكتب المجلس، وإدارة مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، فضلا عن عقد اجتماعات منفصلة مع المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي، والمجلس التنفيذي للبنك الدولي. واجتمع رئيس المجلس أيضا مع رئيس المجلس العام لمنظمة

* A/59/50 و Corr.1.
** E/2004/100.

250604 240604 04-37752 (A)

التجارة العالمية، ومع رئيس مجلس التجارة والتنمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وبالإضافة إلى ذلك عقد أعضاء مكتب المجلس مؤتمرا عن طريق الفيديو مع رئيس مجلس التجارة والتنمية. وقد نوقش في هذه الاجتماعات جدول أعمال وتنظيم الاجتماع الخاص الرفيع المستوى وتم الاتفاق المتبادل عليهما. وأفضت المشاورات إلى الاتفاق على المواضيع الفرعية الثلاثة التي كانت محورا لتركيز المناقشات الفنية في لقاءات الموائد المستديرة الستة التي عُقدت أثناء الاجتماع. وهذه المواضيع الفرعية الثلاثة هي: ''تأثير الاستثمارات الخاصة والمسائل المتعلقة بالتجارة على تمويل التنمية''؛ و ''دور المؤسسات المتعددة الأطراف في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية''؛ و ''القدرة على تحمل أعباء الديون والتخفيف من تلك الأعباء''. وبالإضافة إلى ما سبق عقدت جلسات استماع غير رسمية، وأجري حوار مع أعضاء المجتمع المدني وقطاع الأعمال في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤. وعرضت نتائج تلك اللقاءات على الاجتماع المعقود في ٢٦ نيسان/أبريل (انظر الإضافتين ١ و ٢ لهذا التقرير).

٣ - ومن حيث التنظيم تضمن الاجتماع جلسة افتتاحية عامة قصيرة، أعقبها انعقاد ستة لقاءات موائد مستديرة تمت بشكل متزامن، خصص كل لقاءين منها لمناقشة موضوع من المواضيع الفرعية المذكورة أعلاه. وتضمنت اجتماعات الموائد المستديرة مناقشات تفاعلية عن هذه المواضيع الفرعية الثلاثة. وكرست جلسة عامة مستأنفة عُقدت بعد الظهر لتقديم تقارير عن المناقشات التي دارت في اجتماعات الموائد المستديرة، ولإجراء مناقشة أخرى. وشارك في اجتماعات الموائد المستديرة بصفة رؤساء، ورؤساء مشاركين، ومناقشين رئيسيين الأشخاص التالية أسماؤهم: السيد غيرت زالمن، وزير مالية هولندا، والسيد روبرت ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد، والسيد بروس مونتادور، نائب رئيس الوكالة الكندية للتنمية الدولية، بوصفه المناقش الرئيسي للمائدة المستديرة ألف؛ والسيد شوكت عزيز، وزير المالية والشؤون الاقتصادية لباكستان، والسيد فرانسسكو ثومبسون - فلورس، نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، مع الدكتور إدواردو سوغو، منسق السياسة العامة، المكسيك، باعتباره مناقشا رئيسيا للمائدة المستديرة باء؛ والسيد بنجامين رادافيدسون أندريامبرياني، وزير الاقتصاد والمالية وشؤون الميزانية لمدغشقر، والسيد مارك مالوخ براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع السيد إيان غولدن نائب رئيس البنك الدولي، بوصفه مناقشا رئيسيا للمائدة المستديرة جيم؛ والسيدة هيلدي ف. جونسون، وزيرة التنمية الدولية للنرويج، والسيد يحيى اليحيى، عميد مجلس البنك الدولي، مع السيد بيير دوكسني، المدير التنفيذي للبنك الدولي/صندوق النقد الدولي، بوصفه مناقشا رئيسيا للمائدة المستديرة دال، والسيد ماريو الونسو، محافظ المصرف المركزي لنيكاراغوا، والسيد ويلي كيكيتز، كبير المديرين

التنفيذيين لصندوق النقد الدولي، بوصفه مناقشا رئيسيا للمائدة المستديرة هاء؛ والسيد آنستاس أنجيلي، وزير الاقتصاد في ألبانيا، والسيد خوزيه أنطونيو أوكامبو، وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مع السيد أوغستين كارستنس، نائب المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، بوصفه مناقشا رئيسيا للمائدة المستديرة واو.

٤ - وتميزت المشاركة في اجتماع هذه السنة بأنها فريدة من نوعها في جوانب عديدة. إذ كانت هذه هي المرة الأولى التي شارك فيها رئيس دولة (فنلندا) في الاجتماع. وحضر الاجتماع أيضا رئيس الجمعية العامة، وعدد لم يسبق تسجيله من المديرين التنفيذيين والمناوبين لمجلسي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (١٩ من البنك الدولي، و ٨ من صندوق النقد الدولي)، فضلا عن نائب المدير العام لمنظمة التجارة الدولية. وعلاوة على ذلك شارك في الاجتماع، للمرة الأولى، رئيس مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، حسب طلب الجمعية العامة. وشارك أيضا في هذا الاجتماع ممثلو رؤساء اللجنة الإنمائية واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وكبار موظفي الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، فضلا عن ممثلين لهيئات دولية أخرى، بما فيهم رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وكان من بين المشاركين الآخرين وزراء للمالية، ووزراء للتعاون الإنمائي ومحافظو مصارف مركزية، ورؤساء منظمات دولية، فضلا عن مجموعة من المسؤولين الرفيعي المستوى في مجالات التجارة، والمالية، والتعاون الإنمائي، والشؤون الخارجية (انظر E/2004/INF/4). وشارك أيضا ممثلون للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في الجلسات العامة واجتماعات الموائد المستديرة.

٥ - ويرد أدناه موجز للبيانات الاستهلالية، وللمداولات الأخرى التي نظمت وفقا للمواضيع الثلاثة التي تم تناولها في اجتماعات الموائد المستديرة الستة، متضمنة الجوانب الرئيسية لوجهات النظر المتبادلة، وللبيانات التي أدلي بها في الجلسة العامة لفترة ما بعد الظهيرة.

ثانيا - افتتاح الاجتماع

٦ - استهل الاجتماع بملاحظات افتتاحية قدمها رئيس المجلس، الذي رحب بما أبداه المشاركون من التزام، وذكرهم بالولاية المباشرة المنوطة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ما يتعلق بمتابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك في عام ٢٠٠٢. وأشار الأمين العام في الكلمة التي وجهها إلى الاجتماع إلى الحاجة إلى الحفاظ على استمرارية وصلابة عملية متابعة مؤتمر مونتيري، ودعا المشاركين إلى التفكر في الكيفية

التي يمكن بها تعزيز التساوق والتنسيق والتعاون في المجالات الحيوية التي أبرزها في مذكرته المعروضة على المجلس (E/2004/50).

٧ - وأكد رئيس الجمعية العامة على أهمية اتباع نهج يقوم على الشراكة، وهو الأمر الذي يتمحور حوله توافق آراء مونتيري، لضمان إجراء تبادل للآراء صريح ومنفتح، بشأن التقدم المحرز في المجالات المختلفة المتعلقة بتمويل التنمية. ونظرا لما ورد حتى الآن من تقارير ذات مضامين مختلطة، فإن الحاجة تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لمعالجة المسائل المختلفة المطروحة على جدول أعمال مؤتمر مونتيري بطريقة أكثر تساوقا، لا سيما فيما يخص المسائل المتعلقة بالتجارة والديون والمساعدة الإنمائية الرسمية.

٨ - وأبرز كل من ممثل رئيس اللجنة الإنمائية (وزير مالية نيجيريا)، وممثل رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (نائب المدير الإداري لصندوق النقد الدولي)، الجوانب الرئيسية التي وردت في البلاغ الذي أصدرته كل من اللجنتين، عن اجتماعيهما في ربيع سنة ٢٠٠٤، اللذين عقدا يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل. وقد ركز البلاغ الصادر عن اللجنة الإنمائية بصفة رئيسية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، استنادا إلى النتائج التي تم التوصل إليها في التقرير المشترك للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، المعنون تقرير الرصد العالمي لسنة ٢٠٠٤: السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنتائج ذات الصلة، فضلا عن المسائل المتعلقة بالقدرة على تحمل أعباء الديون في المدى الطويل في البلدان ذات الدخل المنخفض. وركز البلاغ الصادر عن اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية على مؤازرة انتعاش الاقتصاد العالمي والأسواق المالية، وتعزيز ما يقدمه صندوق النقد الدولي من دعم للبلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض، فضلا عن تعزيز الجهود المبذولة لمنع وقوع الأزمات، ورقابة الصندوق على أنشطة أعضائه.

٩ - وأكد رئيس مجلس التجارة والتنمية على أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بصفته مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لشؤون التجارة والتنمية، والمسائل الوثيقة الترابط في مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، يتمتع بموقع الصدارة الذي يؤهله لفحص هذه المسائل، وبناء توافق آراء من أجل إعادة صياغة السياسات في عالم يتجه نحو العولمة، من منظور إنمائي. وقدم الرئيس أيضا موجزا لوجهات نظر الأونكتاد بشأن التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ووصفا لطبيعة العمل الجاري الذي يقوم به الأونكتاد في مجالات الاستثمار، والديون، والتجارة.

١٠ - وركز رئيس مجموعة الـ ٧٧ على ما وصفه بأوجه عدم التوازن في عملية العولمة، وعلى ضرورة أن تكون العملية ذات فائدة أكبر للبلدان النامية. ودعا، في هذا السياق، إلى

إحراز تقدم فيما يخص المسائل المختلفة ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية، مثل تعزيز صوتها ومشاركتها في عمليات صنع القرار في مؤسسات بريتون وودز، والحفاظ على المحتوى الإنمائي لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية، وتبني نهج يقوم على تعدد الأطراف. فضلا عن ذلك، أبرز الرئيس العلاقة بين إمكانية الوصول إلى الأسواق في مجال التجارة، والقدرة على تحمل أعباء الديون، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١ - وأكدت رئاسة الاتحاد الأوروبي على أهمية تعزيز التساوق والتنسيق والتعاون بين المنظمات الدولية ذات الصلة بما في ذلك، على المستوى الوطني في مجال دمج السياسيات المتعلقة بالمالية والتجارة والتنمية، في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأبرزت رئاسة الاتحاد الأوروبي أيضا الجهود المبذولة من جانب الاتحاد للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي تم التعهد بها في مؤتمر مونتيري فضلا عن الخطوات التي اتخذها دوله الأعضاء في مجالات مثل التجارة، وتخفيف أعباء الديون لمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢ - واسترعى رئيس فنلندا، الذي وجه كلمة إلى رؤساء الوفود في مأدبة غداء استضافها رئيس المجلس الانتباه، إلى اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، التي أنشأتها منظمة العمل الدولية وإلى تقريرها المنشور حديثا، المعنون عولمة عادلة: إيجاد فرص للجميع. وشدد المتكلم على الحاجة إلى إيجاد فرص للعمل، الأمر الذي يخدم مصالح جميع البلدان، ودعا إلى جعل توفير فرص العمل هدفا إنمائيا عالميا.

ثالثا - تأثير الاستثمارات الخاصة والمسائل المتعلقة بالتجارة على تمويل التنمية

١٣ - أكد عدد من الوزراء والممثلين على الدور الرئيسي للحكم الرشيد في كل من مجال تشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمارات الخارجية. إذ يشكل وجود قطاع خاص متسم بالدينامية عاملا حاسما في مجالي تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من ويلات الفقر. وحتى يتسنى للقطاع الخاص أن يزدهر، لا بد من توفر الهياكل القانونية والتنظيمية السليمة، والشفافية، والمساءلة لمؤسسات القطاعين الخاص والعام على حد سواء، ولاستقرار الاقتصاد الكلي، واستتباب السلم والأمن.

١٤ - ومن المهم تقديم الدعم لتنمية المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات الزراعية والريفية. وتشمل العناصر الرئيسية لإنشاء وتطوير المؤسسات الإنتاجية توافر الهياكل الأساسية المؤسسية والمادية، لا سيما وجود أسواق رأسمال محلية تتسم بالكفاءة. ويمكن مساعدة المستثمرين المحتملين من خلال تعزيز المعلومات المتعلقة بالفرص والشروط القانونية اللازمة

للشروع في أنشطة جديدة في القطاعات المختلفة. وذكر عدد من المشاركين أن المخاطر تثبط من الاستثمارات، وأشاروا، على وجه الخصوص إلى ثلاثة أنواع من المخاطر، هي: المخاطر المتعلقة بأسعار الصرف، والمخاطر السياسية، واحتمال عدم الوفاء بالتزامات العقود الحكومية. وقد قامت بعض الجهات المانحة، ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، بافتتاح خط جديد للائتمانات للتخفيف من حدة الشكلين الأخيرين من المخاطر المشار إليها بالنسبة للمستثمرين الأجانب في عدة بلدان أفريقية. وأشار بعض الممثلين إلى أن تعزيز الهياكل الأساسية المؤسسية، فضلا عن التدابير الهادفة إلى التخفيف من المخاطر، تثير مشاكل خاصة للبلدان التي تمر بمراحل ما بعد انتهاء حالات الصراع. ومن الضروري استكشاف طرائق لتقديم المساعدة لهذه البلدان.

١٥ - وذكر عدد من المتحدثين أنه ينبغي للمستثمرين الوطنيين من القطاع العام والخاص، بالإضافة إلى المستثمرين الأجانب، إدراك أهمية المسؤولية الاجتماعية، وقبول إخضاعهم للمساءلة الاجتماعية. وثمة حاجة إلى زيادة عدد التدابير اللازمة لمنع تهرب المؤسسات من الضرائب، من خلال ممارسات مثل التسعير التحويلي. وبصفة أعم، فإن الفساد على المستويين الوطني والدولي، وفقا لما ذكره العديد من المتكلمين، يجب معالجته بشكل يتسم بالفعالية. وتمثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المبرمة في الآونة الأخيرة خطوة في الاتجاه الصحيح.

١٦ - وقد أكد مشاركون مختلفون على الدور الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، باعتبارها أداة للنمو. وثمة حاجة لتشجيع وتنمية هذه المؤسسات من خلال توفير التشريعات المناسبة لها، وتعزيز إمكانيات حصولها على التمويل والخبرة التقنية. وتم في هذا السياق إبراز المساهمة المهمة للمرأة في دعم تنمية القطاع الخاص، ودورها كجزء من هذا القطاع، وأشير إلى أن الائتمانات الصغرى يمكن أن تلعب دورا مهما أيضا. وبصفة أعم، فإن تسخير الموارد البشرية والمالية المحلية المتاحة لدعم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية هو عامل حاسم لتحقيق تقدم مستدام في مجال القضاء على الفقر.

١٧ - وأكد عدد من الممثلين على أن البنية التحتية المادية مقوم بالغ الأهمية لتهيئة البيئة المواتية للاستثمار المحلي والأجنبي والحفاظ عليها ولتنشيط التجارة الدولية. وأشار عدة مشتركين إلى أن تعزيز الشراكات مع القطاعين العام والخاص يمكن أن يغدو أداة هامة لتقوية مرافق البنى التحتية في البلدان النامية. ونوه متحدثون آخرون بضرورة إعادة النظر في الطريقة التي يقيد بها الإنفاق على البنية التحتية في الحسابات المالية حرصا على ألا تضار

مشاريعها الرئيسية – التي ستوفر عائدا عال المستوى على المدى البعيد، من جمود أهداف الميزانية أو بفعل التقشف المالي.

١٨ – وقد فاقت تحويلات العاملين في الخارج الآن تدفقات المساعدات أو الاستثمار المباشر الأجنبي في بعض البلدان. وما برحت تتزايد على الصعيد العالمي بمعدل سريع حتى تجاوزت مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية ببون شاسع. وأشار بعض الممثلين إلى أن على البلدان المضيفة والبلدان المتلقية على السواء أن تنفذ تدابير من شأنها زيادة تدفق التحويلات والحد من التكاليف المتعلقة بها، مع ضرورة أن تيسر البلدان المتلقية في الوقت ذاته السبيل لزيادة القدر الموجه من هذه الموارد إلى الاستخدامات الإنتاجية.

١٩ – وأبرز أغلب المتحدثين أهمية تحقيق تقدم حقيقي في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بغية تعزيز التنمية على الصعيد العالمي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورأي الكثير منهم في التجارة الدولية القوة المحركة الأساسية لعجلة التنمية الاقتصادية، مما يجعل من فتح الأسواق أمام صادرات البلدان النامية شرطا مسبقا للمضي قدما على درب النمو، ومقوما حاسما للاستثمارات الداخلية الموجهة صوب التصدير وللاستثمار المباشر الأجنبي. ووصف بناء القدرات التجارية بأنه عامل أساسي في زيادة مكاسب البلدان النامية من المفاوضات التجارية.

٢٠ – ويمكن التوسع بشدة في تعبئة الموارد لأغراض التنمية بتحقيق تقدم حاسم في تنفيذ برنامج الدوحة للتنمية. وأشار بعض الوزراء والممثلين إلى أن المفاوضات التجارية لم تحرز أي تقدم حقيقي. وتحقيق نجاح في الشق الخاص بالزراعة مقوم حاسم للمضي قدما في هذا الميدان. وتوحي الكثير من الدراسات التحليلية بأن تحرير التجارة سيعود بمكاسب جمة تزيد من معدلات الرخاء، ليس في البلدان النامية وحدها، بل أيضا في البلدان المتقدمة النمو. ومن اللازم استجماع الإرادة السياسية اللازمة للتقدم بخطى سريعة. وأكد آخرون مجددا أهمية تشديد التركيز على التنمية في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية. وتم التنويه بضرورة التوصل إلى اتفاق على طرائق التفاوض حول الزراعة، والدخول إلى الأسواق بالنسبة للسلع الصناعية وكذلك الاتفاق على المعاملة التفضيلية والمسائل التي توصف بأنها متعلقة بسنغافورة.

٢١ – وتشير محصلة المفاوضات التجارية إلى أن جميع الأطراف المشاركة فيها قطعت شوطا في مسيرة تحرير التجارة. ولا مفر من أن يساعد القرار الذي اتخذه صندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بتأسيس آلية التكامل التجاري على تخفيف عبء مرحلة الانتقال إلى سياسات التجارة الحرة على الكثير من البلدان النامية. كما أكد عدد من الممثلين أهمية تعزيز

الروابط التجارية الإقليمية فيما بين البلدان النامية. إذ أن حوالي ٤٠ في المائة من حجم تجارة البلدان النامية يمارس فيما بينها، ومازالت هناك إمكانيات واسعة لتنشيط هذه التجارة بخطوات سريعة. وأشار بعض المتكلمين إلى الوضع الخاص لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. التي تواجه صعوبة أشد في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وإبرام اتفاقات تجارية إقليمية حيوية فيما بينها. وطُرح اقتراح حول ضرورة مراعاة ظروفها الخاصة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وضرورة وضع أحكام خاصة ملائمة لاحتياجاتها الإنمائية.

٢٢ - ويلعب الانخفاض في أسعار السلع الأساسية أو تعرضها للتذبذب الشديد دورا مثبطا للاستثمار الإنتاجي الأجنبي في البلدان النامية المعتمدة على إنتاج تلك السلع. وترتبط القدرة على خدمة الديون وتطور حركة المدخرات في الداخل ارتباطا وثيقا بأداء قطاع السلع الأساسية لدى الكثير من هذه البلدان، ولا سيما الأفريقية منها. ومما يؤسف له أن مناقشة السبل الكفيلة بتمكين البلدان النامية من زيادة إيراداتها من تصدير السلع الأساسية لم تحظ بمزيد من الاهتمام على الصعيد المتعدد الأطراف.

رابعا - دور المؤسسات المتعددة الأطراف في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

٢٣ - رأي الكثير من الوزراء والممثلين أن الأهداف الإنمائية للألفية المحددة في الإعلان بشأن الألفية والسياسات المنصوص عليها في توافق آراء مونتيري قد وفرت مسارا رئيسيا للمؤسسات المتعددة الأطراف المهتمة بقضايا التنمية. فكل منها مدعو، من منظور ولايته الفريدة، إلى المساهمة في تحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء على الفقر. ورغم أن الأهداف الإنمائية للألفية قد باتت الشغل الشاغل للعديد من المؤسسات الدولية، فقد أعرب الكثير من المتكلمين عن قلقهم إزاء قصور التنسيق بين أنشطتها والافتقار إلى الوضوح في تقسيم العمل، وهي مشكلة يزيدها تعقيدا في كثير من الأحيان ضعف التنسيق مع المانحين الثنائيين. ويتعين على الصعيد الميداني أن يتولى البلد الشريك تنسيق العمل مع المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، وليس العكس، حتى يشعر بأنه المالك الحقيقي للمشاريع ولضمان كفاءة الأداء.

٢٤ - وفيما يتعلق برصد الأهداف الإنمائية للألفية، رأى بعض الممثلين أن تقسيم العمل بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز واضح، حيث أن الأمم المتحدة تتصدى لرصد الأهداف والمؤشرات، بينما تركز مؤسسات بريتون وودز على السياسات والإجراءات المتخذة. غير أن آخرين لاحظوا أن هذا النهج غير مرض لأنه لا مفر من أن يسفر الرصد والتقييم عن تداخلات. ورأوا أن من المهم تحديد الصلة بين السياسات والإجراءات

والتغيرات في المؤشرات، ثم تقييم التقدم المحرز عندئذ. كما رأوا أن من الصعوبة بمكان تطبيق نهج ''أحادي النمط'' على الجميع بالنظر إلى أن الحالات وطرق تفاعل السياسات تختلف اختلافا بينا من بلد إلى آخر. وأكد بعض الممثلين ضرورة أن يعالج الرصد أداء الشركاء الأساسيين: أي البلدان المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف. وقد ساهمت بعض البلدان المانحة التي أعدت تقارير تقييم ذاتية وطنية بشأن التقدم المحرز في الوفاء بالتزاماتها الإنمائية الدولية، مساهمة كبرى في عملية الرصد. ولكن توجد ثغرات كبرى في المعلومات الأساسية عن الكثير من البلدان المتلقية، مما يتطلب منها هي نفسها أن تبذل جهودا خاصة، ولا سيما لتحسين إحصائيات التعليم والصحة، كما يتطلب الأمر دعما محددا من الشركاء في التنمية للارتقاء بالنظم الإحصائية الوطنية.

٢٥ - وأشار عدد من الممثلين إلى أن رصد النتائج مهم كذلك لأنه يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين المحتملين المحليين والأجانب. وعلاوة على ذلك، يمكن نشر الخبرات المفيدة، مما يعمم الفائدة إلى حد بعيد. وفتح باب الحوار حول السياسات على الصعيد الإقليمي عن طريق إجراء مقارنات بين سياسات البلدان المتماثلة، مثل استعراضات الأقران في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يمكن أن يكون مفيدا في تحسين صياغة السياسات وتنفيذها. وأشار أحد المتكلمين إلى الانحسار الهائل للفقر في شرق آسيا منذ مطلع الثمانينات في القرن الماضي. وقد قدمت بلدان شرق آسيا دروسا هامة لغيرها من البلدان النامية. ومن الأولويات في مجال التنمية إقامة البنى التحتية البشرية والمؤسسية والمادية، ويعد التوسع في الاستثمارات الإنتاجية والتجارة من المقومات العامة للنجاح في هذا الشأن. ونوه بعض الممثلين كذلك بالدور الحاسم الذي يمكن أن ينهض به القطاع الخاص في المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المساهمات الرئيسية في ذلك الاتجاه التقرير الذي نشرته مؤخرا اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية تحت عنوان "Unleashing entrepreneurship: Making Business Work for the Poor" وذلك تحت إشراف بول مارتين رئيس وزراء كندا وإرنستو زيديلو رئيس المكسيك السابق.

٢٦ - ويورد التقرير المذكور أعلاه المعنون "Global Monitoring Report 2004: Policies and Actions for Achieving the MDGS and Related Outcomes" (تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٤: السياسات والإجراءات المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنتائج ذات الصلة) التقدم المحرز وكذلك الثغرات القائمة في مسيرة العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أبدت البلدان النامية، بوجه عام، امتثالا للالتزامات التي جرى التعهد بها في مونتيري بينما جاء أداء البلدان المتقدمة النمو متفاوتا. ومن الجوانب الهامة التي أبرزها

التقرير الحاجة الماسة لزيادة المساعدات وتحسين نوعيتها. وأكد الكثير من الممثلين أن تبادل المساءلة بين المانحين والمستفيدين مقوم حيوي، كما شددوا على ضرورة زيادة حجم المعونة وفعاليتها كعامل مكمل لتعبئة الموارد الداخلية. وتقديم المعونة أمر بالغ الأهمية بالنسبة لبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى إذا أريد لها أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنظر إلى الثغرة الهائلة في الموارد، دعا العديد من المتكلمين إلى وضع تدابير مبتكرة، مثل تأسيس مرفق التمويل الدولي أو فرض ضرائب ومكوس على استخدام المشاعات العالمية.

٢٧ - ورأي عدد من الوزراء والممثلين أن التساوق في السياسات الوطنية والدولية وكذلك في التعاون الإنمائي مقوم حاسم. ويلزم لتعزيز التنمية إضفاء المزيد من العدالة على الممارسات التجارية وزيادة في حصيلة التدفقات المالية الأجنبية يواكبها فتح المزيد من الأبواب أمام الدخول إلى الأسواق. ويتطلب الأمر أيضا تعزيز الحكم الدولي. وأكد العديد من الممثلين في هذا السياق أهمية مراعاة المزيد من المساواة في تمثيل البلدان النامية في عمليات صنع القرارات الاقتصادية الدولية، ولا سيما في مؤسسات بريتون وودز.

٢٨ - ووصف العديد من الممثلين ورقات استراتيجية الحد من الفقر الصادرة عن البنك الدولي بأنها أداة مفيدة للتوفيق بين الأهداف الإنمائية للألفية وشتى السياسات والإجراءات المتبعة على الصعيد الوطني، ولا سيما عندما تتوافق مع الأوضاع والأولويات الوطنية. وما زالت هذه الورقات بحاجة إلى مزيد من التكيف مع الأوضاع الخاصة لفرادى البلدان والإدراج في الميزانية الوطنية. ويلزم بالمثل كذلك توثيق صلتها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فنجاحها يزيد كلما كانت فرادى البلدان تقوم بتنفيذها بالكامل وكلما توافرت المساعدات التقنية الكافية لإعدادها. ويمكن تحقيق نتائج مترابطة، إذا ساهم جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الشركاء الوطنيون والدوليون في إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بالبلد.

٢٩ - ولئن كانت ورقات استراتيجية الحد من الفقر معدة بوجه عام من أجل البلدان المنخفضة الدخل المشاركة في برامج المساعدات المقدمة من مؤسسات بريتون وودز، لكن الكثير من البلدان المتوسطة الدخل تواجه تحديات في صياغة استراتيجيات إنمائية وطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا المقام، وفي إطار السعي إلى الحد من الفقر وتعزيز الحكم الديمقراطي، عمد أعضاء مجموعة ريو إلى التماس السبل الكفيلة بزيادة الاستثمارات في البنية الأساسية المادية والاجتماعية من خلال طرائق مبتكرة للتمويل العام والخاص.

خامسا – القدرة على تحمل الدين وتخفيف أعباء الديون

٣٠ – أكد الكثير من الوزراء والممثلين على أن النمو الاقتصادي هو التحدي الأكبر الذي يجابه الاقتصادات الناشئة والبلدان المنخفضة الدخل. والنمو الاقتصادي هو العامل المحدد الرئيسي للقدرة على خدمة الديون. وعادة ما تنبع أزمات الديون من أخطاء ترتكب على الجانبين. وسلم العديد من الممثلين بأن على الكثير من البلدان النامية المدينة أن تحسن من إدارتها لتجنب أزمات الديون، وإن كان من اللازم أيضا تحسين التجارة الدولية والأوساط المالية. واعتبر هذا مطلبا حاسما من أجل تحقيق الترابط بين السياسات التجارية والمالية والإنمائية الدولية.

٣١ – وأُولي اهتمام كبير إلى المبادرة الرامية إلى مساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونُوه بالتقدم الهائل الذي تحقق في تنفيذها، حيث وصل في الوقت الراهن ١٣ بلدا إلى مرحلة الإتمام، بينما وصل ١٤ بلدا إلى مرحلة البت وتسير هذه البلدان في طريقها إلى مرحلة الإتمام. كما يوجد أكثر من ١١ بلدا آخر مؤهل، ولكنه لم يصل بعد إلى مرحلة البت.

٣٢ – ومن المقرر أن تختتم هذه المبادرة بنهاية عام ٢٠٠٤ ما لم يقرر المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تمديدها. وأعرب الكثير من المتكلمين عن تأييدهم للسماح للبلدان التي لم تصل إلى مرحلة البت بالاستفادة من تلك المبادرة. وحظيت أيضا بالتأييد الدعوة إلى رفع نسبة الخفض في تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، عند الاقتضاء، وإضفاء مزيد من المرونة على عملية التخفيف هذه، التي رأى بعض الممثلين أن من الممكن إتاحتها لمزيد من البلدان.

٣٣ – ورأي العديد من المشاركين أن من المهم لإطار القدرة على تحمل الدين أن يراعي ضرورة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا الأمر يمكن تحقيقه بربط استراتيجيات الحد من الفقر أو عمليتها بالميزانيات الوطنية، ومن خلال الميزانيات، ببرامج الاقتصاد الكلي وتحليلات القدرة على تحمل الدين. وقد تظهر نتائج التحليل بالنسبة لبعض البلدان المنخفضة الدخل أن قدرتها على تحمل الدين تتطلب قدرا كبيرا من التمويل التساهلي. فإذا وصلت قدرتها على تحمل الدين إلى منتهاها و لم يعد من المأمون لها أن تستوعب قروضا جديدة، حتى بشروط بالغة التساهل، بات من الضروري أن تتلقى الموارد التي تحتاجها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في صورة منح. وهذا يتطلب، حسبما أشار البعض، تجاوبا مناسبا من البلدان المانحة.

٣٤ – والهدف الرئيسي للإطار الجديد للقدرة على تحمل الدين، هو تحسين رسم سياسات الاقتراض. و لم ينته بعد إعداد الإطار وهو بحاجة إلى المزيد من التطوير. وألمح بعض المتحدثين

إلى وجوب مراعاة الديون الخارجية للقطاعين العام والخاص على السواء. واحتج آخرون بأنه من غير المقبول السعي الحثيث إلى مواصلة القدرة على تحمل الدين في بلدان تعاني من ضآلة الدخل إلى حد كبير ويضرب فيها الفقر بأطنابه. وطرح أيضا اقتراح يدعو إلى إجراء مناقشة واسعة حول مسألة القدرة على تحمل الدين والبت فيها بعد التشاور مع الهيئات التشريعية والمجتمع المدني في البلدان المعنية.

٣٥ - ورحب عدد من المتكلمين بمبادرة مؤسسات بريتون وودز لإقامة إطار جديد لتحليل قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الدين. والتركيز على نتائج خيارات المستقبل والقدرة على التصدي للصدمات جانبان مهمان من جوانب التحليل الذي يجب أن يتجاوز نطاق البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحيث يشمل أيضا البلدان المتوسطة الدخل. وقد تحقق بعض التقدم في معالجة مسألة القدرة على تحمل الديون من خلال تدابير درء الأزمات. وورد ذكر بعض التطورات في هذا الشأن، وهي الامتثال للقواعد والقوانين، وتحسن إدارة الديون، وتراكم العملات الأجنبية؛ واستحداث نظم أشد مرونة لأسعار الصرف؛ وتطوير الأسواق المالية المحلية. غير أن الأمر، كما رأى أحد الممثلين، ما زال يتطلب وضع استراتيجية شاملة للوقاية من الأزمات المالية تتضمن سياسات متسقة للضرائب، والنقدية، وأسعار الصرف، والشؤون المالية وكفالة التمويل المحلي الكافي والتغلب على جوانب القصور التي تشوب نظم المعلومات.

٣٦ - ووفقا لما ذهب إليه بعض الممثلين، فإنه من المهم عندما تقع مشاكل خاصة بالديون أن تكون هناك دوائر أكثر حيدة لا تخضع لهيمنة الدائنين من أجل تنفيذ السياسات المتعلقة بإعادة هيكلة الدين. ولا يمكن في كثير من الحالات حل الأزمات بمجرد توفير السيولة، بل يتطلب الأمر أيضا سياسات لدفع عجلة النمو. وفي هذا الصدد، تم التشديد على الأهمية الحاسمة للسياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية، وضرورة تهيئة الأوضاع لتنفيذها. ونوه أحد الممثلين بأنه من الممكن في بعض الحالات أن تنشأ أزمات الديون نتيجة لعمليات احتيال واسعة النطاق مكّن من قيامها استغلال تراخي القواعد المنظمة للنظام المصرفي أو المالي أو قصورها. وتشديد الرقابة الفعالة مقوم حاسم لتحاشي هذه الحالات.